

Distr.: General  
28 March 2019

Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩  
من ٣٠ أيار/مايو إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نيويورك  
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت  
صندوق الأمم المتحدة للسكان - التقرير السنوي للمدير التنفيذي

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في ٢٠١٨

تقرير المدير التنفيذي

### الملخص

يعرض هذا التقرير، توافقا مع قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٧/٥٩، موجزا عن الاستجابات الإدارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (JIU) وبلغت الانتباه إلى توصيات خاصة موجهة إلى الهيئات التشريعية بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويركز هذا التقرير على التقارير السبعة لوحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، الصادرة منذ التقرير الأخير الموجه إلى المجلس التنفيذي في ٢٠١٨. ومن أصل ٥٨ توصية واردة في التقارير تتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، تم توجيه ٤١ منها إلى الصندوق (UNFPA): ٣٥ إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) و٦ إلى الهيئات التشريعية. يعرض هذا التقرير الاستجابات الإدارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على التوصيات ذات الصلة ويتضمن تحديثا لحالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة (JIU) في ٢٠١٦ و٢٠١٧.

### عناصر المقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علما بهذا التقرير، بما في ذلك الاستجابات الإدارية على التوصيات الست لوحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى جانب المجلس التنفيذي للنظر فيها.

## I. نظرة عامة على تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها

١. يعرض هذا التقرير موجزًا للتقارير السبعة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة ((JIU)، التي تتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) والتي وردت منذ التقرير السابق الموجه إلى المجلس التنفيذي [DP/FPA/2018/4 (Part II)].

- (a) [ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ \(JIU/REP/2017/8\)](#)
- (b) [مراجعة الآليات والسياسات التي تتناول مسألة تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة \(JIU/REP/2017/9\)](#)
- (c) [مراجعة برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة \(JIU/REP/2018/1\)](#)
- (d) [التقرير المرحلي عن التوصيات الواردة في مراجعة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة \(JIU/REP/2018/2\) \(JIU/REP/2011/3\)](#)
- (e) [مراجعة سياسات وممارسات المبلغين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة \(JIU/REP/2018/4\)](#)
- (f) [الفرص أمام تحسين الكفاءة والفاعلية في خدمات الدعم الإداري عن طريق تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات \(JIU/REP/2018/5\)](#)
- (g) [تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات واجتماعات منظومة الأمم المتحدة \(JIU/REP/2018/6\)](#)<sup>١</sup>

٢. ترد أدناه الاستجابات الإدارية على التوصيات ذات الصلة الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة ((JIU)، بما في ذلك التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية للنظر فيها. يعرض المرفق ١ بهذا التقرير موجزًا إحصائيًا للتقارير التي تخضع للتقرير القائم، في حين يعرض المرفقان ٢ و٣ معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات والمذكرات الصادرة في ٢٠١٧ و٢٠١٦ على التوالي. أما المرفق ٤، فيحتوي على نظرة عامة على التوصيات المتعلقة بالتقارير الواردة في هذا التقرير، والمتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) والموجهة إلى الهيئة الإدارية للصندوق، والمرفق ٥ الذي يستعرض موضوعات ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة (JIU) لعام ٢٠١٩.

## II. موجز ومراجعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة

### A. مراجعة ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (JIU/REP/2017/8)

٣. منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وإصدار الميثاق العالمي، تزايد إقرار الدول الأعضاء بدور الشراكات مع القطاع الخاص كوسيلة لتنفيذ أهداف الأمم المتحدة. بدأت المراجعة من الشعور السائد بأن خطة ٢٠٣٠ توفر زخمًا فريدًا لتجديد مشاركة القطاع الخاص في خدمة أهداف الأمم المتحدة. وقد قامت غالبية مؤسسات منظمة الأمم المتحدة أو هي بصدد ملائمة استراتيجياتها وسياساتها الخاصة لتجسد خطة ٢٠٣٠. وفي حين تم الإقرار بالضمانات الحالية ومراجعتها فيما يتعلق بالعبء الواجب وإدارة المخاطر، أكد التقرير تزايد فاعلية الأمم المتحدة في التعاون مع القطاع الخاص لدعم خطة ٢٠٣٠ وتنفيذ الاستدامة في نماذج عمل مؤسسات الأمم المتحدة.

٤. أشار التقرير إلى طرق لتحسين الترتيبات الخالية للتعاون مع القطاع الخاص لتعكس النهج الشامل والمتكامل العالمي لخطة ٢٠٣٠. كما ذكر التقرير مسارات عمل محتملة لدى منظومة الأمم المتحدة للإشارة إلى الاستعداد إلى التجاوب مع الضرورات الراهنة من ناحية، ونقل هذه الرؤية إلى القطاع الخاص، من ناحية أخرى، وتحفيزه على تبنيها وتطبيقها. وركزت المراجعة على الأعمال على مستوى المنظومة الرامية إلى تشجيع التعاون بين الوكالات، وأوصت بتوضيح الأدوار والتخصصات، لا سيما على مستوى أمانة الأمم المتحدة والميثاق العالمي.

٥. جاءت ٦ توصيات ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، من ١٢ توصية واردة بالتقرير، وتم توجيهها إلى المدير التنفيذي (التوصيات ٣ و٥ و٦ و٧ و١٠ و١١).

٦. يتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) مع مجلس الرؤساء التنفيذيين بالأمم المتحدة في تنسيق رده على التقرير ((A/73/186/Add.1) ويدعم التوصيات الست للتنفيذ بذاته أو كجزء من الآليات المشتركة بين الولايات فيما يتعلق

<sup>١</sup> تعليقات مماثلة من مجلس الرؤساء التنفيذيين قيد الإعداد وقت إعداد هذا التقرير.

بما يلي: مجموعة مميزة من المعلومات على مستوى المنظومة بشأن فرص عقد شراكات مع القطاع الخاص (التوصية ٣)، تدعيم شبكة مراكز التنسيق بالقطاع الخاص فيما يخص دورها في مشاركة المعرفة وتعزيز الممارسات الجيدة والبحث عن حلول ابتكارية لحل المشكلات المرتبطة بالشراكات مع القطاع الخاص (التوصية ٥)، وإنشاء قاعدة بيانات عامة لكيانات القطاع الخاص تُعني أو تركز على الشراكات مع الأمم المتحدة (التوصية ٦)، ووضع مجموعة دنيا من المعايير والإجراءات المشتركة على نطاق المنظومة لتحقيق عمليات عالية وفعالة ومرنة وموحدة ونزيهة (التوصية ٧)، وتأسيس آليات مشاورات وبحث عن الحلول متعددة الأطراف على المستوى القطري، يتولى توجيهها المنسق المقيم (التوصية ١٠)، وتنسيق جهود شراكات الابتكار وعلاقتها بالقطاع الخاص (التوصية ١١).

## B. مراجعة الآليات والسياسات التي تتناول مسألة تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2017/9)

٧. يوضح ميثاق الأمم المتحدة أن مصلحة الأمم المتحدة هي المصلحة الوحيدة السائدة التي يجب على جميع موظفيها وموظفي صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تكون نصب أعينهم عند أدائهم لأعمالهم.

٨. تمثلت أهداف المراجعة على مستوى المنظومة التي تتعلق بتضارب المصالح في تقييم إلى أي مدى تطبق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أطراً تنظيمية كافية لمعالجة تضارب المصالح الشخصية والمؤسسية، وتقييم الآليات والممارسات الحالية لمعالجة تضارب المصالح الحالية والمحتملة، وتحديد الثغرات والتحديات واقتراح حلول مناسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ودراسة أوجه التضايف الداخلية وبين الوكالات وتأثيرها في معالجة تضارب المصالح على مستوى المنظومة، وتقديم اقتراحات لتحسينها أو تعزيزها، وتحديد الممارسات الفضلى/الجيدة وتعميمها في معالجة تضارب المصالح في جميع المراحل.

٩. أشارت معايير السلوك للخدمة المدنية الدولية والأدوات والسياسات التنظيمية والقانونية ذات الصلة التي خضعت للمراجعة إلى أن موضوع تضارب المصالح الشخصية تمت تغطيته جيداً من الناحية النظرية. ومع ذلك، لا تزال مسألة تضارب المصالح التنظيمية جانباً لم يتم التعرض له ولم تتناولها المراجعة الكامل، بسبب عدم كفاية المعلومات المقدمة من المؤسسات المشاركة.

١٠. أوصى التقرير، ضمن أمور أخرى، بضرورة وضع مذكرات توجيهية لمنظمة الأمم المتحدة. ويجب تعزيز المذكرات التوجيهية هذه بإقرار الموظفين وغير الموظفين باستيعابهم بالكامل للسياسات وأدوارهم ومعايير السلوك التي يجب إظهارها طوال مدة العمل. ويتعين على جميع الموظفين ذوي الصلة حضور التدريب الإلزامي ومباشرة أشكال التعلم الأخرى ذات الصلة على أساس منتظم. وذكر التقرير أنه يجب النظر إلى بيانات الإفصاح المالي وتضارب المصالح على أنها تدابير لتخفيف المخاطر بالمؤسسات وتعزيز مساءلة الموظفين.

١١. تحتوي المراجعة على ست توصيات رسمية وخمس غير رسمية تستهدف إما تعزيز مراقبة الآليات الموضوعية أو طرح مناقشات جديدة على مستوى المنظومة، دون أي تكلفة. وتتصل التوصيات الرسمية الست بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، اثنتان منها موجّهتان إلى المجلس التنفيذي (التوصيات ٣ و ٦)، وأربع موجّهة إلى المدير التنفيذي (التوصيات ١ و ٢ و ٤ و ٥).

١٢. يتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) مع رد مجلس الرؤساء التنفيذيين على التقرير (A/73/187/Add.1) ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) تحديد الحوادث الأكثر شيوعاً وتسجيل مخاطر المواقف التي تعرّض المؤسسة لتضارب المصالح التنظيمية (التوصية ١)، مع ملاحظة أن قيام مكتب الأخلاقيات بذلك سيتطلب موارد مخصصة على المستوى التنظيمي وبين الوكالات. كما يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وجود نموذج إفصاح إلزامي خاص بتضارب المصالح كجزء من إجراءات التوظيف (التوصية ٢)، مع العلم أن العملية قد تكون مختلفة بين التوظيف المحلي والداخلي، وكذلك بالنسبة للموظفين وغيرهم من أنواع الموظفين. وفيما يتعلق بإدراج أحكام قانونية تحظر على الموظفين وغير الموظفين المشاركة في أنشطة محددة بوضوح بعد انتهاء الخدمة لفترة محددة (التوصية ٤)، يوافق صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، من حيث المبدأ، مشيراً إلى أن هذه الأحكام يجب أن تضمن أيضاً الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة. أما ما يتعلق بتقديم تقرير تفصيلي إلى المجلس التنفيذي بشأن الإفصاح المالي الحالي (التوصية ٣)، يشير صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) إلى أن هذا الإجراء قيد التنفيذ بالفعل. وسيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) المجلس التنفيذي في دوره في متابعة مسائل تضارب المصالح (التوصية ٦).

## C. مراجعة برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2018/1)

١٣. رحبت الجمعية العامة، في قرارها رقم ٢٦٣/٧١، الفقرة ٣٥، ببرنامج التدريب الداخلي وطلبت من الأمين العام "ضمان على الإسهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة والخبرة التعليمية للمشاركين". كما اتفق تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU) مع إصلاح الأمم المتحدة الجاري بشأن الموارد البشرية وتقرير الأمين العام الذي يأتي تحت عنوان: "نظرة عامة

على إصلاح إدارة الموارد البشرية عن الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (A/73/372/Add.1، الفقرة ٩٤). ويُتوقع أن يسهم تطبيقه، بما في ذلك الإطار المرجعي لبرامج التدريب الداخلي الشاملة، في تسهيل إنجاز هذه الأهداف.

١٤. راجعت الدراسة سياسات وممارسات برامج التدريب الداخلي في مجموعة متنوعة من مؤسسات منظمة الأمم المتحدة وفي مؤسسات دولية أخرى تمثل أساسًا مناسبًا للمقارنة. وحددت المراجعة الفرص التي من شأنها تحسين استخدام برامج التدريب والاستفادة منها. وعرض التقرير أيضًا حالة التقدم والتحديات التي تواجهها المؤسسات فبجهدا نحو الاستخدام الكفء والفعال لبرامج التدريب الداخلي وفي ضمان الشمولية من خلال توفير فرص متساوية لجميع المواهب المهنية الشابة، مع مراعاة التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي.

١٥. تضمن التقرير أيضًا إطارًا مرجعيًا للممارسات الجيدة في برامج التدريب الداخلي، مقسمة إلى أربعة أقسام، تتناول: (أ) عملية تقديم الطلبات، (ب) مدة التدريب الداخلي، (ج) الانتهاء من التدريب، (د) موازنة برامج التدريب مع قيم الأمم المتحدة. تم تحديد المقاييس المرجعية على أساس المعلومات التي تم جمعها خلال المراجعة، واقتراح ممارسات وتدابير جيدة لتعزيز برامج تدريب داخلي شاملة وعادلة، كأداة لإدارة مجموعة المواهب، وكوسيلة لتعزيز تمكين الشباب وضخ دماء جديدة في تكوين الأمانة.

١٦. قدم التقرير سبع توصيات تستهدف تعزيز الاتساق والفاعلية والمساءلة في إدارة برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة واستخدامها. وأشار المفتشون إلى أن بعض التوصيات ستترتب عليها تكلفة، لكنهم رأوا أن التكاليف المحتملة سيتعين النظر إليها في سياق التعرض لمخاطر الإضرار بالسمعة.

١٧. وتتصل خمس من التوصيات السبع بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، أربعة منها موجهة إلى المجلس التنفيذي (التوصيات ٢ و ٣ و ٥ و ٧)، وواحدة موجهة إلى المدير التنفيذي (التوصية ٦).

١٨. يتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) مع رد مجلس الرؤساء التنفيذيين على التقرير (A/73/377/Add.1) فيما يتعلق بالإطار المرجعي (التوصية ١، الموجهة إلى الأمين العام)، ففي حين يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) شمولية المعيار، فالمؤسسة لديها تحفظات بشأن الموافقة على جميع العناصر في ضوء آثار التكلفة المترتبة على هذه العناصر. ومع ذلك، يرحب الصندوق (UNFPA) باقتراح وضع برنامج تدريب داخلي أكثر اتساقًا (التوصية ٢)، وهو يصدد مراجعة سياسة التدريب الداخلي لديه، بما في ذلك عناصر النقاط المرجعية للممارسات الجيدة، حيثما أمكن ذلك (التوصية ٣). هذا، ويدعم جزئيًا صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) تطبيق آلية شاملة لتتبع المعلومات المتعلقة بالتدريب الداخلي (التوصية ٥)، لأن توسيع قاعدة بياناته الحالية لتشمل تكاليف مباشرة وغير مباشرة غير قابل للتطبيق في هذه المرحلة، بسبب الموارد المحدودة. كما سيدعم الصندوق (UNFPA) إنشاء صندوق استئماني مخصص متعدد المانحين لدعم برامج التدريب الداخلي، إذا قرر المجلس التنفيذي ذلك (التوصية ٦). كما سيدعم التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التنوع والإدماج في برامج التدريب الداخلي، ويشارك بالفعل في ترويج برنامجه للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، مثل معارض فرص العمل المحلية والدولية. وفي الوقت نفسه، يشير الصندوق (UNFPA) إلى الحاجة إلى موارد لتوسيع نطاق الحصول على مثل هذا البرنامج (التوصية ٧).

## D. التقرير المرحلي عن التوصيات الواردة في مراجعة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2018/2)

١٩. أُجريت المراجعة بناءً على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٧١ و ٢٣٧/٧٢ لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ١٢ الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU) لعام ٢٠١٢ بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)، ومنذ عام ٢٠١١، أُحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ هذه التوصيات. تم تقديم إطار سياسة وتعريفات تنفيذية على نطاق المنظومة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد أسست غالبية البيانات بالأمم المتحدة التي شملتها هذه المراجعة وحدات أو مراكز تنسيق خاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قائمة حاليًا في المقرات. هذا، وقد تم تنفيذ تدابير لتحسين الاتساق والتنسيق وإعداد التقارير بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة. وقد حقق ما يقرب من نصف البيانات التي شملتها المراجعة التخصيص المستهدف من الميزانية الأساسية وموارد من خارج الميزانية لمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومع ذلك كان عدم كفاية الموارد حجر عثرة رئيسي أمام زيادة تعزيز دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢٠. ورد شكل حوكمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالإضافة إلى حافظة مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، كما تم وضع الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ وتنفيذه. وينبغي متابعة المشاورات مع الدول الأعضاء لتحسين أداء اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب. كما يجب تحسين النظام الداخلي وشمولية اللجنة وترتيبات عملها. تم تنفيذ تدابير لزيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب. يمكن تنظيم التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب المقدم إلى الجمعية العامة واللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب بغرض زيادة تعزيز كفاءة مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب.

٢١. يحظى الدور القيادي والتنسيقي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب في النهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة بتقدير أغلبية المشاركين في استبيان وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بهذه المراجعة. وقد تم تقديم اقتراحات للتحسين في تعبئة الموارد وتبادل المعرفة. يمكن أن يقدم المكتب المزيد من الدعم والتوجيه في تدبير الموارد المالية ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد. كما يمكن للمكتب تقديم تحديثات أكثر انتظاماً وفي حينها بشأن التطورات الجديدة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك تقديم معلومات بشأن فرص التمويل والشراكة وتبادل الخبرات بصورة أكثر منهجية.

٢٢. يحتوي التقرير على توصيتين، لم يتم توجيههما إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). ومع ذلك، كما ورد في تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في التقرير ([A/73/311/Add.1](#))، يرى صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) أن تنفيذ هذه التوصيات يمكن أن يكون له آثار إيجابية في النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

## E. مراجعة سياسات وممارسات المبلغين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2018/4)

٢٣. أجريت المراجعة لتقييم سياسات وممارسات المبلغين لضمان منح المبلغين مستويات كافية من الحماية. تزامن الاقتراح مع إعلان العديد من الحالات البارزة للمبلغين من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لعدة أسباب في السنوات الأخيرة. قيم التقرير سياسات وعمليات وإجراءات الحماية من الانتقام وتنفيذها على مستوى ٢٨ منظومة بمؤسسة الأمم المتحدة.

٢٤. تبين من المراجعة أن ٢٣ من السياسات الحالية للحماية من الانتقام التي تغطي المؤسسات التي خضعت للمراجعة، أنه لا يوجد أي مؤسسة منها تلبّي تمامًا جميع متطلبات معايير الممارسة الفضلى لهذه السياسات. وأشارت المراجعة إلى وجود عيوب في استقلالية الوظائف الرئيسية - رؤساء وحدة الرقابة، الأخلاقيات وأمين المظالم - التي تدعم تنفيذ سياسات الحماية من الانتقام، بما في ذلك عدم وجود حدود زمنية لشغل المنصب، والمسؤولية المزدوجة عن أعمال أمين المظالم أو الأخلاقيات مع الوظائف الرقابية أو غير الرقابية الأخرى، وعدم تقديم تقارير سنوية مباشرة إلى الهيئات الإدارية. يعوق تقديم التقارير ومعالجة شكاوى سوء السلوك/الأفعال غير المشروعة والانتقام بعض حالات التضارب في البيانات وعدم وضوح آليات لتقديم التقارير، والتأخر في اتخاذ خطوات التحقيق المختلفة والإجراءات التأديبية (اللاحقة)، وعدم وجود منهج موحد يتناول حالات الانتقام. ونتيجة لذلك، كشفت نتائج إحدى الدراسات الاستقصائية عن سياسات المبلغين ضمت ما يقرب من ١٦٠٠٠ مشارك عن مستويات متدنية من الرضا عن معالجة حالات الانتقام والتقصير البالغ في الإبلاغ بسبب مزيج من المخاوف والمخاطر الشخصية وعدم الثقة في الأنظمة والوظائف والعمليات.

٢٥. لمعالجة أوجه القصور هذه، يوصي التقرير بأن تضمن الهيئات التشريعية تطبيق السياسات والإجراءات بحلول ٢٠٢٠، لمواجهة النزاع ضد الرؤساء التنفيذيين على وجه التحديد، واستقلالية المهام التي لها دور رئيسي في حالات سوء السلوك/الأفعال غير المشروعة والانتقام على نحو مناسب، وتقديم التقارير بانتظام إلى الهيئة التشريعية. كما أن الرؤساء التنفيذيين مطالبون بتوفير تدريب موجه للمديرين على سياسات الإبلاغ وكيفية الرد بشكل مناسب على تقارير سوء السلوك/الأفعال غير المشروعة والانتقام ومعالجتها، ومراجعة سياسات الحماية من الانتقام بما يتوافق مع أفضل الممارسات، وضمان وجود مسارات إبلاغ وآليات تظلم وإجراءات تشغيلية موحدة واضحة لمعالجة حالات سوء السلوك/الأفعال غير المشروعة والانتقام.

٢٦. يحتوي التقرير على ١١ توصية، ثمانية منها ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). وتوصية موجهة إلى المجلس التنفيذي (التوصية ١) وسبعة إلى المدير التنفيذي (التوصية ٣ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١١).

٢٧. يتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ([A/73/665/Add.1](#)) فيما يتعلق بالإبلاغ والتحقيق في الادعاءات ضد المدير التنفيذي أو ضد الوظائف الأخرى التي قد تكون محل تضارب مصالح محتمل عند معالجة هذه القضايا (التوصية ١)، يشير صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) أن [ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات](#) التابع للصندوق يحدد أن الادعاءات ضد المدير التنفيذي يرفعها المدير ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى وكالة الأمين العام للأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية (الفقرة ٥٣) وتقدم الادعاءات ضد موظفي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى المدير التنفيذي الذي يطلب المشورة من اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (الفقرة ٥٤). علاوة على ذلك، تجري مراجعة سياسة المبلغين بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وتستند إلى نتائج هذا التقرير (التوصية ٣).

٢٨. يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) تطوير أدوات شاملة بشأن ماهية الإبلاغ عن حالات سوء السلوك/الأفعال غير المشروعة وكيفية الإبلاغ ووجهته والجهة التي يتم إبلاغها، وإن كان هناك تحذير من الآثار المتعلقة بالتكلفة والموارد في قدرتها على استيفاء الموعد النهائي المقترح (التوصية ٥). وأما ما يتعلق بوضع إجراءات تشغيلية موحدة للحماية الاستباقية لهؤلاء الذين يبلغون عن حالات سوء سلوك/أفعال غير مشروعة (التوصية ٦)، فقد وجد صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) أن التوصية غير واضح وليس واثقاً بشأن قدرة إجراء تشغيلي موحد، وحده، على الحماية من الانتقام. وفيما يخص الإجراءات التشغيلية الموحدة لمعالجة حالات الانتقام (التوصية ٧)، يرحب صندوق الأمم

المتحدة للسكان (UNFPA) بجوهر التوصية (توصيات واضحة وموحدة)، تشكك المؤسسة في كفاءة وضع إجراءات تشغيلية موحدة أخرى مع وجود سياسات واضحة وتفصيلية مطبقة بالفعل. وفيما يتعلق بوجود قنوات مجهزة، ومتاحة بجميع لغات العمل، ومتاحة للجميع، ومنشورة على نطاق واسع (التوصية ٨)، يشير مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) أنه يمتلك آلية متاحة على مواقع (على مستوى الشركات والمستوى القطري) بخمس لغات من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. أما ما يتعلق بالتدريب على سياسات المبلغين وكيفية الرد على تقارير سوء السلوك/الأفعال غير المشروعة والانتقام ومعالجتها على النحو المناسب، يتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) مع الحاجة، بل ويشير على نطاق واسع إلى الحاجة إلى التدريب في جوانب المهارات الشخصية مثل إدارة النزاعات وتشكيل الفريق. وفيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية العالمية للموظفين، يشير صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) إلى أنه يجري دراسات استقصائية كل سنتين عن الأعوام الثمانية الماضية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمساءلة والأخلاقيات (التوصية ١١).

## F. فرص تحسين الكفاءة والفاعلية في خدمات الدعم الإداري من خلال تعزيز التعاون بين الوكالات (JIU/REP/2018/5)

٢٩. استهدفت المراجعة ما يلي: (أ) توضيح ما تراه المؤسسات مطلوباً في خطة ٢٠٣٠ من حيث تقديم خدمات الدعم الإداري الأكثر شيوعاً وتكاملاً، (ب) تقدير حجم الموارد المخصصة لتقديم خدمات الدعم الإداري عمومًا وعلى المستوى القطري، (ج) استخلاص الدروس التي يجب أن توجه الترتيبات المستقبلية من التعاون الحالي في تقديم خدمات الدعم الإداري بين الوكالات على المستوى القطري، مع التركيز الخاص على استراتيجيات تسير الأعمال ومراكز الخدمات المتكاملة على المستوى القطري، (د) تقييم التفاعل بين ترتيبات خدمات الدعم الإداري على المستوى القطري والمستويين العالمي والإقليمي، (هـ) تقييم فرص الاستفادة من الاختصاصات والقدرات القائمة في منظومة الأمم المتحدة لتقديم خدمات الدعم الإداري، (و) تقييم الفرص التي يوفرها الاعتراف المتبادل بسياسات وإجراءات بعضهم بعضاً كاستراتيجية لتحقيق الفاعلية، (ز) دراسة متطلبات الحوكمة والقيادة والشفافية الرامية إلى كفاءة تقديم خدمات الدعم الإداري.

٣٠. ذكر التقرير أن الممارسة الحالية للهيكل الإداري الموازية، خاصةً على المستوى القطري، مكلفة دون داع. فعلى الرغم من أن عملية توحيد خدمات الدعم الإداري كانت مطلوبة منذ مدة طويلة، جاءت الإنجازات الفعلية متواضعة. لم تسفر مبادرات مثل "توحيد الأداء" أو استراتيجية تسير الأعمال عن النتائج المرجوة حتى الآن فيما يتعلق بتسيير الأعمال المشتركة.

٣١. خلصت المراجعة إلى أن العوائق البيروقراطية لا تزال تقف حائلاً أمام التعاون، وأن الاعتراف المشترك بسياسات وإجراءات كل طرف ليست مدروسة، وأن الآليات بين الوكالات لدعم تسيير الأعمال المشتركة بحاجة إلى مراجعة، وأن أعضاء الفرق القطرية بالأمم المتحدة غير قادرة على إحراز التقدم بالوتيرة نفسها.

٣٢. نظرًا إلى الفجوات البيانية، اكتشفت المراجعة أنه لا يمكن توقع مخدرات من تسيير الأعمال المشتركة بدقة. ومع ذلك، تم تقييم حجم الفرصة على أنها بالغة الأهمية وتستحق الاهتمام، وهو ما قدرته المراجعة في حدود ١٥-١٠ بالمئة من الإنفاق الحالي، أو حوالي ٣٠٠-٥٠٠ مليون دولار. ومع ذلك، أكد التقرير أنه لا ينبغي التقليل من تطور تقدم تسيير الأعمال المشتركة. لذلك، حتى وإن كانت مكاسب الكفاءة يمكن أن تكون كبيرة، فإن تحقيقها سيستلزم بذل جهد ووقت واستثمار باستمرار.

٣٣. وخلص التقرير إلى أنه يمكن تحقيق مكاسب كفاءة كبيرة من خلال التعاون بين الوكالات في تقديم خدمات الدعم الإداري.

٣٤. أكد التقرير أولاً الحاجة إلى تحديد الموارد المخصصة لمهام الدعم الإداري، بصرف النظر عن مصدر التمويل، وتوضيح كيفية تحديد الكفاءة، ووضع مؤشرات الأداء للدفع نحو التحسين ونشر الأداء للجمهور. وأوصت المراجعة كذلك بتشكيل مجلس أو منتدى للخدمات المشتركة بمنظومة الأمم المتحدة لوضع دراسات جدوى للخدمات العالمية المشتركة وتصميمها التنفيذي. ولتوحيد الخدمات، أوصت المراجعة أيضاً بوضع تدابير للتغلب على المعوقات البيروقراطية من خلال ترتيبات الاستضافة. ونظرًا إلى أن ما يزيد عن ٧٥ بالمئة من الموظفين الإداريين والإنفاق على المستوى القطري مسؤولون عن خمس مؤسسات - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) - فقد أوصت المراجعة بتكليف المؤسسات الخمسة هذه للدفع نحو وضع الترتيبات الموحدة.

٣٥. تضمن التقرير ١٠ توصيات، ستة منها ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA): توصية للمجلس التنفيذي (التوصية ٢)، وخمس للمدير التنفيذي (التوصية ١، ٤، ٥، ٦، ٧).

٣٦. يتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين (A/74/71/Add.1) بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وشارك، كجزء من المبادرات ذات الصلة بإصلاح الأمم المتحدة، في تحديد الدقيق الموارد المخصصة لخدمات الدعم الإداري بدقة (التوصية ١). ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وضع مؤشرات أداء ومستهدفات مدروسة، لإتاحتها للجمهور، وتعزيز التحسينات في كل من جودة الخدمات وتكلفتها

(التوصية ٢). وفيما يتعلق باختبار نموذج تقدم بموجبه وكالة فردية خدمات الاستضافة لوكالات أخرى (التوصية ٤)، يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) التوصية، رهناً بتحليل مناسب للفائدة مقابل التكلفة ومؤشرات الأداء الهادفة، مع ملاحظة أن التوصية كان من الممكن أن تكون أكثر تحديداً (مثل الخدمات المرتبطة بمواقع معينة مقابل الخدمات غير المرتبطة بمواقع)، ولتشجيع المنافسة، ينبغي النظر إلى الكيانات الخارجية كبداية ممكنة. وأما ما يتعلق بمجموعة المؤسسات الخمس لوضع اقتراح للترتيبات الإدارية الموحدة على المستوى القطري (التوصية ٥)، يشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) مشاركة فاعلة في ذلك، مما يعزز إدراج تمثيل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم لاستيعاب مجموعة أكبر من احتياجات تسيير الأعمال. من وجهة نظر المؤسسة كمستفيد من الخدمة، فيحذر صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) من أن التركيز على مجموعة محدودة من الخدمات حسب البلد (التوصية ٦) يؤدي إلى خطورة كبيرة تتمثل في عدم تحقيق الوفورات المتوقعة، بل يزيد من تعقيد تكاليف خدمات الدعم الإداري - مع وضع هيكل خدمات "خارج النطاق" مع الدفع مقابل الخدمات "ضمن النطاق". وفيما يتعلق بكيفية تطبيق الاعتراف المتبادل (التوصية ٧)، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) أحد الموقعين على بيان الاعتراف المتبادل رفيع المستوى الذي وقّعه العديد من مؤسسات الأمم المتحدة، ويرى أن تطبيقه سيدفع نحو المزيد من التنسيق على المدى الطويل أما الاعتراف بذلك على المدى القصير، فقد يزيد من مخاطر التعقيد والتكاليف بسبب الاختلافات في السياسات والممارسات بين المؤسسات. وعلى الرغم من عدم توجيهها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في حد ذاته، تدعم المؤسسة مراجعة الآليات بين الوكالات بشأن عمليات تسيير الأعمال المشتركة لضمان صياغة أفضل للتدابير على الصعيد العالمي والقطري، ولتحسين تحديد الأولويات وأساليب العمل المفضية إلى النتائج.

## G. تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات واجتماعات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2018/6)<sup>٢</sup>

٣٧. قُيِّمت المراجعة الحالية الراهنة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات واجتماعات منظومة الأمم المتحدة، بالنظر إلى الحجم الكبير للاجتماعات التي تنظمها هيئات منظومة الأمم المتحدة والحاجة إلى ضمان قدرة الأشخاص ذوي الإعاقات - الذين يشكلون حوالي ١٥ بالمائة من سكان العالم - على المشاركة الكاملة في عمليات صناعة القرارات العامة.

٣٨. وجدت المراجعة أن الاختصاصات التشريعية لتناول مسألة الوصول لم تكن موجودة في أغلب الوكالات المتخصصة، فلم تكن هناك سوى ثلاثة هيئات فقط تتبنى سياسة رسمية مخصصة بشأن الوصول ولم يتم تطبيق أي معايير دولية بشأن الوصول على نطاق المنظومة. ومع ذلك، أعدت مؤسسات عديدة مبادئ توجيهية استرشادية بشأن الوصول يمكن تطبيقها في وضع السياسات والمقاييس المرجعية. وقد نقل ذلك إلى معظم المؤسسات التي لا تقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية وغيرها من الخدمات التي من شأنها أن تجعل عقد الاجتماعات والمؤتمرات أكثر سهولة. تخلفت المكاتب الميدانية بشكل كبير عن نظيراتها في المقر في تقديم خدمات يسهل الوصول إليها، في حين لم يتم رصد تقديم خدمات يسهل الوصول إليها في الأماكن خارج الموقع بما يكفي.

٣٩. لمعالجة أوجه القصور هذه، حددت المراجعة تدابير تضمنت: إنشاء مركز تنسيق تعني بالوصول، ووضع إجراءات تشغيلية موحدة للأنشطة التشغيلية المرتبطة بالوصول، وضع دراسة أفضل للتكاليف المرتبطة بالوصول، النشر المسبق لمعلومات الاجتماعات وجمع تعليقات رضا المستخدم، وإنشاء مراكز للوصول واستغلالها، وتعزيز استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإجراء تقييمات تعني بالوصول، ودمج اعتبارات الوصول في عمليات الشراء، وزيادة استخدام الآليات التنسيق بين الوكالات وداخل الوكالات لمشاركة الممارسات الجيدة، والحرص على تدريب الموظفين على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والمسائل المتعلقة بالوصول، وإدراج الأسئلة المتعلقة بالوصول في الدراسات الاستقصائية الموجهة إلى الموظفين، وتحسين جمع البيانات ووضع مؤشرات أداء رئيسية تعني بمسائل الوصول، وضمان رفع تقارير دورية إلى الهيئات التشريعية بشأن حالة الوصول ودور هيئات الرقابة في مراقبة حالة الوصول وتقييمها، وإدراج أمور إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والوصول في أعمال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٤٠. يضم التقرير ١٠ توصيات، تسع منها موجهة إلى المدير التنفيذي (التوصيات من ١ إلى ٩)، وواحدة موجهة إلى المجلس التنفيذي (التوصية ١٠). بالإضافة إلى ذلك، تضمن التقرير العديد من التوصيات غير الرسمية تحتوي على مزيد من الاقتراحات للتحسين.

٤١. يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) التوصيات المقدمة بشأن هذه المسألة عموماً. وبدلاً من وضع سياسة مخصصة بشأن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المؤتمرات والاجتماعات (التوصية ١)، يرى صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ضرورة وضع نهج شامل بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا يجب أن يتضمن بالفعل أن تكون متطلبات الوصول محددة بوضوح في اتفاقيات المؤتمرات الرئيسية المستضافة خارج أبنية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (التوصية ٢)، وتعيين مركز تنسيق مخصص (التوصية ٣)، ووضع إجراءات تشغيلية موحدة (التوصية ٤)، وتعزيز الوصول إلى المرافق بالإضافة على تسجيل المعلومات قبل أي مؤتمر وأثناءه وبعده (التوصية ٥)، وتوفير المشاركة عن بُعد كخيار (التوصية ٦)، وإجراء تقييمات دورية تتعلق بالوصول إلى المرافق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

<sup>٢</sup> تعليقات مماثلة من مجلس الرؤساء التنفيذيين غير متاحة وقت إعداد هذا التقرير.

بالتشاور مع مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصية ٧)، وإدراج تحقيقات أو متطلبات الوصول في المبادئ التوجيهية للشراء (التوصية ٨). وفيما يتعلق بوضع تدريب مخصص من خلال الآليات بين الوكالات ذات الصلة (التوصية ٩)، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) يرحب بالمبادرة وسيشارك في هذه المجهودات بين الوكالات. وسيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) المجلس التنفيذي، إذا قرر أن يدرج في خطته مراجعة التقارير الدورية بشأن حالة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق المؤتمرات والاجتماعات (التوصية ١٠).

### III. حالة تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة

٤٢. وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٥٨/٦٠، الذي يطلب فيه من وحدة التفتيش المشتركة بتعزيز الحوار مع المؤسسات المشاركة لتدعيم تنفيذ توصياتها، طلبت وحدة التفتيش المشتركة (JIU) الحصول على معلومات عن متابعة التوصيات الصادرة في ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ويعرض المرفقان ٢ و ٣ من التقرير الحالي تحديثًا لحالة تنفيذ هذه التوصيات.

٤٣. من بين ٤٦ توصية أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة (JIU) في تقارير مؤرخة في عام ٢٠١٦ تتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، فإن ٨ توصيات (١٧ بالمئة) لم يتم قبولها أو قيد النظر، في حين تم تنفيذ ١٤ (٣٠ بالمئة) و ٢٤ (٥٣ بالمئة) يجري تنفيذها أو لم يتم البدء في تنفيذها بعد.<sup>٣</sup>

٤٤. على النحو ذاته، من بين ٤٢ توصية صادرة في تقارير مؤرخة في ٢٠١٧ وذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، فإن ٢١ توصية (٥٠ بالمئة) لم يتم قبولها أو قيد النظر، في حين تم تنفيذ ٣ توصيات (٧ بالمئة)، و ١٨ توصية (٤٣ بالمئة) يجري تنفيذها أو من المقرر البدء فيها. يرد مزيد من التفاصيل في نظام متابعة وحدة التفتيش المشتركة (JIU) على الإنترنت الذي يمكن للدول الأعضاء الدخول عليه.

٤٥. يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ذات الصلة بالصندوق ومواصلة المشاركة في مختلف مبادرات وحدة التفتيش المشتركة (JIU) لاحقًا.

<sup>٣</sup> بيانات مستردة في نهاية يناير ٢٠١٩.



المرفق ١  
ملخص التقارير، خطاب الإدارة والملاحظة المشمول في هذا التقرير والمتعلق صندوق الأمم المتحدة للسكان

رمز التقرير	اسم التقرير	مجموع التوصيات	ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	والتي وُجّهت التوصيات من خلالها للمجلس التنفيذي
<a href="#">JIU/REP/2017/8</a>	منظومة الأمم المتحدة - ترتيبات شراكة القطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	١٢	٦	-
<a href="#">JIU/REP/2017/9</a>	استعراض الآليات والسياسات التي تعالج تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة	٦	٦	٢
<a href="#">JIU/REP/2018/1</a>	استعراض برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة	٧	٥	١
<a href="#">JIU/REP/2018/2</a>	التقرير المرحلي عن التوصيات الواردة في مراجعة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)	٢	٠	٠
<a href="#">JIU/REP/2018/4</a>	استعراض سياسات المبلّغين عن المخالفات وممارساتهم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	١١	٨	١
<a href="#">JIU/REP/2018/5</a>	فرص تحسين الكفاءة والفعالية في خدمات الدعم الإداري من خلال تعزيز التعاون بين الوكالات	١٠	٦	١
<a href="#">JIU/REP/2018/6</a>	تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها	١٠	١٠	١
الإجمالي لعام ٢٠١٨				
		٥٨	٤١	٦

تقرير وحدة التفتيش المشتركة التالي بتاريخ ٢٠١٨ ليس ذو صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

JIU/REP/2018/3 - استعراض الإدارة والتنظيم في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

## المرفق ٢

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المؤرخة في ٢٠١٧، في ٣١ يناير ٢٠١٩

رمز التقرير	عنوان التقرير	مجموع التوصيات	ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	والموجهة منها إلى الهيئات الإدارية	حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان			
					غير مقبولة	قيد النظر	نُفذت	جارية التنفيذ
<a href="#">JIU/REP/2017/2</a>	التقييم بقيادة الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٦	٦	٣	٠	٣	٠	٣
<a href="#">JIU/REP/2017/3</a>	استعراض سياسات السفر الجوي في منظومة الأمم المتحدة: تحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في التكاليف وتعزيز التنسيق	٩	٤	١	٠	٠	٢	٢
<a href="#">JIU/REP/2017/5</a>	نتيجة استعراض متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصيات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٧	٥	١	٠	٥	٠	٠
<a href="#">JIU/REP/2017/6</a>	النتائج بناء على الإدارة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز في السياسة ومدى فاعليتها	٧	٦	١	٠	٠	٠	٦
<a href="#">JIU/REP/2017/7</a>	استعراض الاشتراطات المتعلقة بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة لمنظومة الأمم المتحدة	٧	٧	٢	٠	٢	٠	٥
<a href="#">JIU/REP/2017/8</a>	منظومة الأمم المتحدة - ترتيبات شراكة القطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	١٢	٦	٠	٠	٥	٠	١
<a href="#">JIU/REP/2017/9</a>	استعراض الآليات والسياسات التي تعالج تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة	٦	٦	٢	٠	٦	٠	٠
<a href="#">JIU/NOTE/2017/1</a>	الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة؛ وصف نموذج الكفاءة عالي التأثير لإدارة النتائج وتحقيقها: الإطار المعياري، ومراحل التطوير والنتائج (JIU/NOTE/2017/1)	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٢
الإجمالي لعام ٢٠١٧		٥٦	٤٢	١٠	٠	٢١	٢	١٩

تقارير وحدة التفتيش المشتركة التالي بتاريخ ٢٠١٧ ليست ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

JIU/REP/2017/1 - استعراض الإدارة والتنظيم في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

JIU/REP/2017/4 - استعراض الإدارة والتنظيم في الاتحاد البريدي العالمي

ملاحظة: تُستبعد خطابات الإدارة والملاحظات التي لم تُوجه أي توصية إلى المدير التنفيذي من القائمة المذكورة أعلاه. تُدرج التقارير المؤرخة في عام ٢٠١٧ والتي تُنظر فيها في هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي في الجدول السنوي ذي الصلة.

## المرفق ٣

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المؤرخة في ٢٠١٦، في ٣١ يناير ٢٠١٩

رمز التقرير	اسم التقرير	مجموع التوصيات	ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	والموجهة منها إلى الهيئات الإدارية	حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان			
					غير مقبولة	قيد النظر	ما تم تنفيذه	جارية التنفيذ
<a href="#">JIU/REP/2016/2</a>	تخطيط التعاقب الوظيفي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (*)	٤	٤	١	٠	١	٠	٣
<a href="#">JIU/REP/2016/4</a>	منع الاحتيال واكتشافه ومواجهته في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (*)	١٦	١٦	١	٠	١	٨	٧
<a href="#">JIU/REP/2016/5</a>	تقييم مساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية على التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليًا	٥	١	٠	٠	١	٠	٠
<a href="#">JIU/REP/2016/6</a>	التقييم الشامل والتجميحي لتقييمات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر	٥	١	٠	٠	٠	٠	١
<a href="#">JIU/REP/2016/7</a>	استعراض شامل لمنظومة الأمم المتحدة لدعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية	٩	٨	٧	٠	٤	٠	٤
<a href="#">JIU/REP/2016/8</a>	حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة	٩	٥	٢	٠	٠	٥	٠
<a href="#">JIU/REP/2016/9</a>	الأمن والسلامة في منظومة الأمم المتحدة	٨	٤	٠	١	٠	٠	٣
<a href="#">JIU/REP/2016/10</a>	إدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة	٧	٣	٠	٠	٠	١	٢
الإجمالي لعام ٢٠١٦		٦٣	٤٢	١١	١	٧	١٤	٢٠

تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في ٢٠١٦، والتي لست ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

JIU/REP/2016/1 - استعراض الإدارة والتنظيم في الاتحاد الدولي للاتصالات

ملاحظة: يُستبعد من القائمة المذكورة أعلاه خطابات الإدارة والملاحظات والتقارير والتي لم تُوجه أي توصية إلى المدير التنفيذي أو المجلس التنفيذي.

(\*) تشمل التوصيات الموجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق (CEB) والتي تم اعتبارها ذات صلة ويتم تضمينها في المجموع.

## المرفق ٤

## مراجعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة لينظر فيها المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٨

التوصيات	تعليقات الإدارة
<b>JIU/REP/2017/9 - استعراض الآليات والسياسات التي تعالج تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة</b>	
<b>٣# -</b> ينبغي على الهيئات الإدارية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تطلب من الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات إعداد تقرير مفصل عن برامج الإقرار المالي الحالية واقتراح أي تغييرات على الأساس المنطقي لتلك البرامج ونطاقها اللازمة لزيادة فعاليتها.	ملاحظات صندوق الأمم المتحدة للإسكان والتي قيد التنفيذ بالفعل.
<b>٦# -</b> ينبغي على هيئات الإدارة التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، عند ممارسة دورها الرقابي على إطار المساءلة في مؤسساتها المعنية، أن ترصد بانتظام قضايا تضارب المصالح، بما في ذلك تحديثات السياسات الإدارية والأدوات والآليات ذات الصلة.	سيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس التنفيذي في دوره في رصد قضايا تضارب المصالح.
<b>JIU/REP/2018/1 - استعراض برامج التدريب الداخلي لمنظومة الأمم المتحدة</b>	
<b>٦# -</b> ينبغي على الهيئات التشريعية و/أو الإدارية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنظر في الموافقة على إنشاء صناديق استثمارية مخصصة متعددة المانحين للتبرع بمساهمات طوعية لدعم خطط التدريب الداخلي وأن تطلب من الرؤساء التنفيذيين تقديم مقترحاتهم المتعلقة بالنظر في آليات ابتكارية مناسبة أخرى لتلقي المساهمات الطوعية، دون قيود على معايير الاختيار.	سيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إنشاء صندوق استثماري مخصص متعدد-المانحين لدعم خطط التدريب الداخلي، إذا قرر المجلس التنفيذي ذلك.
<b>JIU/REP/2018/4 - استعراض سياسات المبلغين عن المخالفات وممارساتهم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة</b>	
<b>١# -</b> ينبغي أن تعتمد الهيئات التشريعية تدابير بحلول عام ٢٠٢٠ لضمان أن جميع السياسات المتعلقة بسوء السلوك/الخطأ والانتقام قد حددت القنوات والطرائق المناسبة، مثل لجان الرقابة المستقلة، للإبلاغ عن الادعاءات ضد الرئيس التنفيذي للمنظمة والتحقيق فيها، وكذلك ضد أي مهام أخرى والتي قد يترتب عليها تضارب محتمل في المصالح في معالجة مثل هذه القضايا.	يشير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أنه بصصمباق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يُبلغ مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق وكيل الأمين العام لمكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة عن الادعاءات الموجهة ضد المدير التنفيذي (الفقرة ٥٣)، ويبلغ عن الادعاءات الموجهة ضد موظفي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق إلى المدير التنفيذي الذي يلتزم المشورة من اللجنة الاستشارية للرقابة (الفقرة ٥٤).
<b>JIU/REP/2018/5 - فرص تحسين الكفاءة والفعالية في خدمات الدعم الإداري من خلال تعزيز التعاون بين الوكالات</b>	
<b>٢# -</b> ينبغي على الهيئات التشريعية أن تطلب من الرؤساء التنفيذيين وضع مؤشرات الأداء وأهدافه لدفع التحسينات في تقديم خدمات الدعم الإداري ونشر الأداء علناً.	يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان تطوير مؤشرات الأداء وأهدافه، والتي ستتاح علناً، لدفع التحسينات في جودة الخدمات وتكلفتها.
<b>JIU/REP/2018/6 - تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها</b>	
<b>١٠# -</b> ينبغي على الهيئات التشريعية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تدرج في جداول أعمالها استعراض التقارير الدورية المقدمة إليها بشأن حالة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق المؤتمرات والاجتماعات وخدماتها، بما في ذلك حالة التقدم المحرز في الإجراءات الرامية إلى معالجة أوجه القصور في إمكانية الوصول.	سيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس التنفيذي، إذا قرر أن يدرج في جدول أعماله، استعراض التقارير الدورية عن حالة وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق المؤتمرات والاجتماعات.

## المرفق ٥

## برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٩ فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

١. بعد مشاورات واقتراحات على نطاق المنظومة، حددت وحدة التفتيش المشتركة ثمانية مواضيع جديدة في برنامج عملها لعام ٢٠١٩ قدمت إلى الجمعية العامة مع [تقريرها لعام ٢٠١٨](#).

٢. وبشكل عام، هناك ستة مواضيع على نطاق المنظومة تهم صندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو المبين في الجدول أدناه، وستدعم بنشاط.

البند	العنوان	النوع
1.	استعراض السياسات والممارسات المعاصرة في الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (أ.٤٤٣)	نطاق المنظومة
2.	استعراض برامج تبادل الموظفين وما شابه ذلك من تدابير التنقل المشتركة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (أ.٤٤٤)	نطاق المنظومة
3.	تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة (أ.٤٤٥)	نطاق المنظومة
4.	السياسات والبرامج والمنصات لدعم التعلم في منظومة الأمم المتحدة (أ.٤٤٦)	نطاق المنظومة
5.	أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والمتطلبات المستقبلية (أ.٤٤٨)	نطاق المنظومة
6.	استعراض حالة إدارة المخاطر في المؤسسة وتنفيذها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (أ.٤٤٩)	نطاق المنظومة